



مشروع ميزانية الوزارة لسنة 2021

السبت 7 ديسمبر 2020



في إطار مناقشة مشروع ميزانية وزارة التربية بمجلس النواب لسنة 2021، أكد وزير التربية فتحي سلاوتي، أنّ الوزارة ستستأنف مشروع الإصلاح التربوي بالتعاون مع شركائها، في إطار مقارنة تهدف الى تطوير التعليم في تونس، مُعتبراً أنّ هذا الإصلاح يمثل مهمة مصيرية يتعيّن إنجازها.

وفيما يتعلّق ببرامج التعليم، أكد الوزير أنّ لجاناً بيداغوجية مختصة أشرفت على تخفيف البرامج وذلك في ردّه على انتقادات وُجّهت للوزارة على خلفية إلغاء تدريس رسالة الغفران لأبي العلاء المعري من برنامج البكالوريا آداب، مُعتبراً أنّ عملية التخفيف شملت مختلف سنوات التعليم، بما أنّ الإجراء يهدف إلى تجاوز آثار انقطاع التدريس طيلة فترة الحجر الصحي الشامل التي عاشتها البلاد، نافياً مخاوف البعض من المسّ من حرية الفكر ومؤكداً أنّ المدرسة "ستبقى مدرسة الجمهورية والمواطنة ولا مجال لتسييسها".



كما أعلن الوزير، خلال الجلسة، عن عزم وزارة التربية إحداث "مجامع مالية" للمدارس الابتدائية والاعدادية والمعاهد الثانوية التي تضم أقل من 400 تلميذ، في إجراء يهدف إلى إسنادها صفة الاستقلالية المالية ودعم قدرتها على تمويل نفقات الصيانة. وبين أن هذه المجامع ستتمكن المؤسسات التربوية من الانتفاع بالهبات والتبرعات لفائدتها، مشيراً إلى أن الوزارة ستمول ميزانية هذه المجامع كما سيتم تعزيزها بمراقب مصاريف عمومي.

وأفاد في سياق آخر، أن الوزارة ستتعاقد مع 68 شركة مقاولات للقيام بأشغال الصيانة ضمن برنامج "جيل جديد من الباعثين"، مُعتبراً أن إنجاز صفقات ضمن هذا البرنامج سيُمكن من التسريع في إنجاز مشاريع التهيئة والصيانة بالمؤسسات التربوية.





وأقرّ وزير التربية، خلال الجلسة، بأنّ ميزانية الوزارة المرصودة لسنة 2021 لا تفي بالاحتياجات في تأهيل البنية التحتية، مقرّاً أنّه يتعيّن العمل على إيجاد موارد تمويل إضافية، عن طريق الهبات والتبرعات والتعاون الدولي. وتوقّع أن يكون تأثير ضعف التّفقات المُوجّهة للاستثمار، المقدّرة بـ 272 مليون دينار، كبيراً على مستوى إنجاز المشاريع التّربوية، مُعبّراً في المقابل عن الأمل في أن تتوفّق الوزارة في تعبئة موارد ماليّة إضافية لدعم المؤسّسات التّربوية بعدما ضخّت البنوك الخاصّة مساهمات بقيمة 2 مليون دينار لدعم هذه المؤسّسات وكذلك وقرّ المجتمع المدني تمويلات بـ 4 مليون دينار، مقابل تبرّعات قدّرت بـ 456 ألف دينار من شركات التّأمين الخاصّ.

